كتابة الوصايا - دليل قانوني

تعد كتابة الوصية واحدة من أهم الخطوات لحماية مستقبل أحبائك. فهي تضمن توزيع أصولك وفقًا لرغباتك وتقلل من احتمالية وقوع نزاعات قانونية. الوصية ليست مجرد تقسيم للأصول؛ بل هي تصرف مدروس ومسؤول يوفر لعائلتك وضوحًا حول نواياك، ويساهم في تجنب الخلافات. من خلال تعيين منفذ للإشراف على توزيع الأصول وتنفيذ رغباتك النهائية، تضمن أن تسير الأمور بسلاسة في أوقات صعبة وحساسة.

1. كيفية كتابة وتسجيل الوصية:

• تحديد أصولك:

ابدأ بتحديد قائمة بجميع أصولك، بما في ذلك الممتلكات، الحسابات البنكية، الاستثمارات، والممتلكات الشخصية. حدد المستفيدين الذين ترغب في منحهم هذه الأصول. من الجيد الاحتفاظ بقائمة دقيقة للأصول (جرد) ومشاركة هذه المعلومات مع أفراد العائلة سواءً محليًا أو في بلدك الأم.

• المستفيدون:

عادةً ما يكون الزوج/الزوجة والأبناء هم المستفيدين الرئيسيين، لضمان وجود خطة واضحة لتوزيع الأصول. في سياق الشريعة الإسلامية، يمكن للفرد المسلم تخصيص ما يصل إلى ثلث (3/1) من ممتلكاته للهبات والتبرعات عبر الوصية.

• تعيين منفذ وأوصياء:

تعيين المنفذ والأوصياء أمر بالغ الأهمية لإدارة التركة ورعاية الأطفال. يتولى المنفذ إدارة الأمور المالية، تسوية الديون، وضمان تحويل الأصول الصافية إلى المستفيدين. كما يتعامل مع الأوراق الرسمية اللازمة وقد يقوم بفتح حسابات استئمانية للأطفال. الأوصياء يتولون رعاية الأطفال الشخصية اليومية وضمان رفاهيتهم. هذه الأدوار تضمن الاستقرار المالي والشخصي للأطفال بعد وفاة الوالدين.

• تسجيل الوصية:

بعد كتابة الوصية وتوقيعها، يجب تسجيلها لدى الجهة المختصة في دولة الإمارات.

• المحاكم:

- مركز دبي المالي العالمي (DIFC): يوفر خدمة تسجيل الوصايا لغير المسلمين، مما يضمن توزيع الأصول حسب رغبات الموصي. التكلفة التقريبية لكل وصية هي 10,000 درهم إماراتي.
- دائرة القضاء في أبوظبي (ADJD): يمكن للمسلمين والمقيمين غير المسلمين تسجيل وصاياهم هنا للأصول الموجودة في أبوظبي. التكلفة التقريبية لكل وصية هي 1,500 درهم إماراتي.
- محاكم دبي: توفر خدمة تسجيل الوصايا لغير المسلمين. التكلفة التقريبية لكل وصية هي 3,000 درهم إماراتي.

2. الإرث بدون وصية:

في حالة عدم وجود وصية، تطبق محاكم الإمارات أحكام الشريعة الإسلامية على كل من المسلمين وغير المسلمين المقيمين. بالنسبة لغير المسلمين، قد يؤدي هذا إلى تطبيق حصص الإرث وفقًا للشريعة الإسلامية، مما قد ينتج عنه توزيع للأصول لا يتماشى مع رغبات المتوفى.

ملاحظة:

بالنسبة للمغتربين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)، يضمن الحصول على ختم وزارة الخارجية (MOFA) ووزارة العدل (MOJ) على الوثائق قبولها في الدول الأخرى ضمن مجلس التعاون.

ختم وزارة الخارجية (MOFA): يوثق صحة الوثيقة للاستخدام الدولي.

ختم وزارة العدل (MOJ): يؤكد أن الوثيقة متوافقة مع قوانين دولة الإمارات، مما يجعلها قانونية وملزمة.

بمجرد ختم هذه الوثائق، يمكن استخدامها لأغراض قانونية متعددة، مثل التخطيط العقاري والاتفاقيات القانونية، في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مثل المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، وعمان. تسهل هذه العملية المعاملات القانونية للمغتربين وتوفر لهم الطمأنينة في إدارة شؤونهم.

لأي استفسارات إضافية بخصوص العملية القانونية لكتابة الوصايا، يرجى التواصل معنا على

elgergaw@unhcr.org.